1.طبيعة المشكلة الإقتصادية:

تتميز طبيعة الإنسان منذ بدء الخليفة بان له رغبات متنوعة يهدف إلى إشباعها ومن الواضح أن هذه الرغبات الإنسانية متعددة وغير محدودة. فيمكنا أن نتصور عدد لا نهائيا من الرغبات التي يمكن أن يستشعر الفرد بالميل الإشباعها. ومن المشاهد في الحياة العملية أن كثيرا من رغبات الإنسان متداخلة بمعنى أن الواحدة منها تسوق إلى الأخرى ، أي أن إشباع رغبة ما لا يمكن أن يتحقق إلا بإشباع رغبة أخرى، مثال ذلك الرغبة في اقتناء سيارة والرغبة في شراء البنزين، أو الرغبة في شراء السكر . كما نشاهد أيضا في الحياة العملية أن رغبات الإنسان هي رغبات متجددة متنوعة بمعنى أنه كلا أشبع رغبة منها ثارت في نفسه رغبات جديدة تطلب أنواع أخرى من الإشباع وهكذا. ويتحدد مدى إشباع هذه الرغبات الإنسانية عادة بمدى ما قد يوجد تحت تصرف الإنسان من موارد اقتصادية . فهي المحدد في النهاية العدد الرغبات التي مكن له إشباعها، والموارد الاقتصادية قد تتيسر بكميات محدودة أو غير محدودة ، بل قد يكون الاحتمالات المختلفة لإستخدام الموارد النادرة ذات الاستعمالات البديلة ، فإذا لم هناك مجال لهذه الموازنة ، واقتصر الأمر على مجرد الخبرة الفنية فان المشكلة تصبح حينئذ مشكلة فنية.

2.تعريف المشكلة الإقتصادية

لقد تعددت وجهات النظر فيما يخص المشكلة الإقتصادية ومن بين التعاريف المقدمة لها نجد:

- إن المشكلة الاقتصادية تتمثل ببساطة في القدرة النسبية **Relative Scarcity** للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها، ومهما بلغت أحجامها فهي موارد إقتصادية محدودة في كل دولة إذا ما قورنت بالحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة و المتباينة باستمرار، ويمكن أن نستخلص أن المشكلة الاقتصادية تقوم على جانبين أساسيين هما:

  - حاجات إنسانية متعددة وغير محدودة؛
  - موارد وإمكانات محدودة نسبيا.

3.أسباب ظهور المشكلة الإقتصادية:

تنشأ المشكلة الاقتصادية عندما لا نستطيع إشباع جميع حاجاتنا المتعددة والمتنوعة و المتداخلة من خلال مواردنا المحدودة وسببها الآتي:

1- الندرة:

الندرة المقصودة هنا الندرة النسبية وليست الندرة المطلقة أي عدم التناسب بين ما يتوفر من موارد اقتصادية محدودة وبين حاجات الإنسان المتزايدة واللا محدودة وبالتالي فهي عاجزة نسبيا عن تلبية جميع حاجات الأفراد، وذلك لعدة أسباب:

– المورد الاقتصادي موجود ولكن بكميات قليلة بسبب عدم أو سوء الاستغلال بالإضافة إلى إمكانية نفاذ بعض الموارد بسبب عدم حكمة الإنسان في التصرف تجاه تلك الموارد؛

– التطور في المجال الصحي مما أدى إلى زيادة عدد السكان وذلك من خلال ارتفاع معدل الأعمار ونقص مستويات الوفيات بين الأطفال مما أدى إلى عجز نسي في الموارد الاقتصادية.

2– الإختيار:

هو عملية المفاضلة بين البدائل المحدودة ولا يخفى لنا أن جانبا كبيرا من علم الإقتصاد يدور حول كيفية قيام الناس بالإختيار عندما تكون البدائل المتاحة محدودة، فمثلا إختيار الأسرة لمشترياتها محدودة بميزانياتها، كما أن إختيار صانعي القرارات في المؤسسات الإقتصادية محدودة بالمنافسة الموجودة وبتكاليف الإنتاج.

3– كثرة الحاجات الإنسانية وتعددها وتطورها وتزايدها :

من أهم غرائز بني البشر هي العمل على إشباع الحاجات والرغبات المختلفة والعمل على إشباع حاجات أخرى كلما عمل على إشباع ما سبقها من حاجات ويمكن القول أن الفرد في أي مجتمع اقتصادي يعمل عادة على تقسيم حاجاته إلى قسمين أساسيين هما:

أ– الحاجات الأولية الأساسية :

وهي تلك الحاجات التي لو استغني عنها الإنسان لعنت له الفناء والزوال ولا يمكن تأجيل الحصول عليها تحت أي ظرف من الظروف. وتعتبر القاعدة الأساسية حتى يستطيع الإنسان تحقيق حاجاته الأخرى ويستطيع أن يحقق ذاته ووجوده. ومن هذه الحاجات الماء والغذاء والمسكن.

ب- الحاجات الثانوية الكمالية :

وهي تلك الحاجات التي لو قام الإنسان بتأجيل استخدامها أو حتى الاستغناء عنها بشكل نهائي فإنه لن يتعرض لأي نوع من الخطر قد يهدد وجوده في أي من المجتمعات المختلفة. ومثال ذلك وجود الهاتف النقال بدل الهاتف المنزلي الذي لا يعتبر من الضروريات التي قد تعرض حياة الفرد إلى الخطر.

4–عناصر المشكلة الإقتصادية:

يمكن إيجاز عناصر المشكلة الاقتصادية فيما يلي:

1- **الندرة:** وهي ندرة الموارد الاقتصادية (الموارد التي يمكن للإنسان أن يستخدمها في إنتاج السلع والخدمات).

2-تعدد الحاجات الإنسانية: من ملبس ومسكن وتعليم وصحة ومواصلات ومرافق ومستلزمات الحياة.

3- قرار الاختيار: بسبب ندرة الموارد، في مقابل تعدد الحاجات، هذا يجعل من الضروري اتخاذ قرار اختيار أفضل استخدام للموارد لإشباع أهم الحاجات.

5- حلول المشكلة الاقتصادية:

من خلال دراستنا للمشكلة الاقتصادية نلاحظ ان الصراع المستمر بين الانسان والطبيعة يحسم هذه الظاهرة، حيث يجب على الانسان أن يعمل على تحرير الموارد الطبيعية ليحقق منها المنفعة، فالموارد الإنتاجية تستلزم مجهودات كي تصبح صالحة لإشباع الحاجات، والواقع أن أي نظام إقتصادي مهما

كان توجهه يتعين عليه القيام بمايلي:

- تحديد أو تقرير الحاجات المطلوب إشباعها او الاهداف الانتاجية حسب مختلف طبقات أفراد المجتمع،
- توزيع الموارد الاقتصادية على فروع الانتاج المختلفة وهذا ما يسمى بتخصيص الموارد،
- توزيع المنتجات على الحاجات المختلفة، او ما يسمى بتوزيع الناتج الكلي على أفراد المجتمع،
- تحديد أسعار السلع والخدمات بما يتوافق وحاجيات كل طبقة من طبقات المجتمع.

6- المشكلة الاقتصادية في الفكر الإسلامي:

جاء الإسلام منذ أربعة عشر قرنا بمنهج كامل للحياة بجانبها المادي و الروحي. واعتبر أن المشكلة الاقتصادية بشكل عام تتمثل في وجود الفقر داخل المجتمع.هذا في بداية الأمر، قبل أن تتطورر المجتمعات و تظهر مشكلات اقتصادية أخرى كالبطالة والتضخم، وافتقار العدالة في توزيع موارد الإنتاج المتوفرة في المجتمعات. حيث يقوم الإسلام بتوفر الحاجات الأساسية بضمان حاد الكفاءة.واعتبر ذلك من واجبات الدولة. والإسلام يرى أن سبب المشكلة الاقتصادية يتمثل أساسا في بعد المسلمين عن طريق شرع الله تعالى وانهم لو اخذوا به لما كان هناك وجود للمشكلة الاقتصادية.